الاتجاه النحوي للشهاب الخفاجي في عناية القاضي وكفاية الراضي "سورة الملك أنموذجا"

د. نجود العنزي

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية والآداب،

جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

فإنه من المهم الالتفات إلى العلماء المغمورين الذين عظمت أقدارهم. وكان لهم الأثر الكبير في الحركة العلمية وخدمة القرآن الكريم في مجالات المعرفة الإنسانية. ومعرفة اتجاهاتهم وانتماءهم للرأي النحوي بصريا أكان أو كوفيا. حيث يروم هذا البحث- الموسوم بـ"**الاتجاه النحوي للشهاب الخفاجي في عناية القاضي وكفاية الراضي، سورة الملك أنموذجا**"-. برصد آراء الشهاب الخفاجي وتتبعها من خلال كتاب عناية القاضي وكفاية الراضي-. وهو كتاب عُرف باسم حاشية الشهاب. وهو حاشية على تفسير الإمام البيضاوي. ووقع الاختيار عليها؛ لأنها من أهم الحواشي على تفسير الإمام البيضاوي شرحا لمختلف علوم اللغة العربية وجوانبها. وهي دراسة نحوية اعتمدت على المنهج الوصفي الاستقرائي. حيث قمت باستقراء آراء الشهاب الخفاجي النحوية الواردة في سورة الملك. ووصف الوجهة التي سلكها في مذهبه النحوي، وتتبع آراء من سبقه من النحويين بدءًا بسيبويه ومن جاء بعده من النحاة، ومناقشة ذلك بالأدلة والبراهين؛ للوصول إلى نتائج تُظهره بصورة جليّة- لاسيما أنه لم يجد نصيبا وافرا من البحث والدراسة سابقا يُبرز فيه اتجاهه النحوي-. وتهدف هذه الدراسة إلى كشف النقاب عن اتجاهات الشهاب الخفاجي واتجاهاته النحوية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتائج عديدة، كان من أهمها: أن الشهاب الخفاجي قد جمع بين النزعتين. واعتمد على الاتجاه الانتخابي المحايد بلا تحيز للرأي البصري أو الكوفي.

الكلمات المفتاحية: الاتجاه النحوي- الشهاب الخفاجي- عناية القاضي- سورة الملك.

(ISSN: 2536 - 9555)

The Syntactic Direction of Al-Shihab Al-Khafaji in His Book "Inayat Al-Qadi and Kefayat Al-Radi": Surah Al-Mulk as a Model

Dr. Nujoud Al-Enazi
Assistant Professor, Department of Arabic, College of Education and Arts, Tabuk University, Saudi Arabia

Research Summary

It is of great importance to pay attention to the little-known scholars whose contributions are great in serving the Holy Qura'n in the fields of human knowledge. It is equally significant to know about the trends and affiliations to the grammatical schools (Basri or Kofi). This research paper aims at monitoring and tracking the opinions of Al-Shihab Al-Khafaji as reflected in his book "Inayat Al-Qadi and Kifayat Al-Radi".

It is a book known as "Hashiyat al-Shihab". It is a detailed footnote to the interpretation of Imam al-Baydawi. This certain book is selected since it is one of the most important detailed footnotes to the interpretation of Imam Al-Baydawi, especially in explaining various aspects in Arabic. The paper presents a grammatical study employing the inductive descriptive approach. The researcher explores Al-Shihab Al-Khafaji's grammatical trends as reflected in Surat Al-Mulk so as to describe and analyse the direction he took in his grammatical doctrine, and traces the trends of his predecessors of the grammarians, starting with Sibaweih and the grammarians who came after him, and discussing that with evidence and proofs. This is done in order to reach considerable results, since Al-Shihab Al-Khafaji has not been given due attention till now.

This paper has resulted in some significant findings, the most important of which was that Al-Shihab Al-Khafaji combined the two tendencies (Basri and Kofi) and is so neutral that he showed no bias to any of the two trends.

Keywords: grammatical affiliation- Al-Shihab Al-Khafaji- Inayat Al-Qadi- Surat Al-Mulk.

مقدمة

قيَّظ الله للغة العربية جنودا سهروا على حمايتها وحفظها. وتعهد عز وجل بحفظ كتابه العظيم. فقال جلّ ذكره (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لحَافِظُونَ) (سورة الفرقان، ١). ومن أجل ذلك فهو قبلة المؤمنين، يحفظونه في صدورهم. ويجعلون منه إماما وهاديا لهم في كل وقت. فانكبّ عليه العلماء يدرسونه، ويبحثون في إعجازه ومعانيه. فمنهم من أقبل عليه مفسرا، ومبيّنا لمعاني ألفاظه، ومرامي آياته؛ محاولا من خلال ذلك الكشف عن سر إعجازه في آياته وكلماته وحروفه. فخلّفوا لنا الكثير من المؤلفات في تفسيره، ومعانيه، وإعرابه، وغريبه. منها: كتاب عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ- ١٦٥٩م. هو موضوع هذه الدراسة الموسومة بعنوان: **الاتجاه النحوي للشهاب الخفاجي في عناية القاضي وكفاية الراضي**. واقتصرت على سورة الملك كنموذج؛ لتتبع المادة النحوية المبثوثة في ثنايا هذا التفسير، وعرض اتجاهات الشهاب الخفاجي النحوية. واخترت أن تكون الدراسة نحوية في كتاب من كتب التفاسير؛ لأنها غنية بالآراء النحوية والصرفية. فقد اهتم المفسرون بعلمي النحو والصرف في تفسيرهم لآيات القرآن الكريم. والشهاب الخفاجي من كبار أئمة عصره ووقته، غير أن شهرته في النحو والصرف ليست كشهرته في التفسير. فأردت بهذه الدراسة أن أقدّم عالما يُضاف إلى العلماء المهتمين بعلوم اللغة العربية، وبخاصة النحو والصرف. وعرض الحوار النحوي بينه وبين المفسرين والنحويين؛ للكشف عن اتجاهه النحوي.

ومنهج هذه الدراسة هو منهج وصفي استقرائي، يقوم على استقراء آراء الشهاب الخفاجي النحوية الواردة في سورة الملك. ووصف اتجاهاته النحوية من خلالها. وتتبع آراء من سبقه من النحويين بدءًا بسيبويه ومن جاء بعده من النحاة، ومناقشة ذلك بالأدلة والبراهين.

واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مبحثين، يسبقهما مقدمة ويعقبهما خاتمة، على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: واشتمل على ثلاثة مطالب هي:

(ISSN: 2536 - 9555)

* **المطلب الأول:** التعريف الموجز بالعصر الذي وجد فيه الشهاب الخفاجي، وهو عصر الدولة العثمانية.
* **المطلب الثاني:** التعريف الموجز بالشهاب الخفاجي، من حيث: اسمه ونسبه، مولده ونشأته، آثاره العلمية، أقرانه.
* **المطلب الثالث:** التعريف بكتاب عناية القاضي وكفاية الراضي، وهذا الكتاب عُرف باسم حاشية الشهاب. وهو حاشية على تفسير الإمام البيضاوي.

– **المبحث الثاني:** الاتجاه النحوي للشهاب الخفاجي في عناية القاضي وكفاية الراضي. وتضمن هذا المبحث بعض آرائه في ستة مواضع –بما يتناسب مع هذه الدراسة وحجمها ومقامها–. وقمت بترتيبها وفقا لترتيب ألفية ابن مالك رحمه الله.

– **الخاتمة:** عرضت بها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة–علما بأن هذه النتائج خاصة بما ورد في تفسير سورة الملك–.

المبحث الأول

أولا: عصر الشهاب الخفاجي (الدولة العثمانية)

أجمعت المصادر التي أرَّخَتْ للشهاب الخفاجي على أنه ولد في عام ٩٧٧هـ، وتوفي عام ١٠٦٩هـ. وبذلك يكون قد عاش في ظل حكم الدولة العثمانية. التي حكمت العالم مدة تزيد على خمسة قرون (٧٥٠هـ: ١٣٥١هـ). وقد سيطرت هذه الدولة على العراق، والشام، ومصر، والمغرب. وكان لهذه السيطرة أثر سلبي في تقهقر العلوم والآداب. وعُرفت هذه الحقبة الزمنية بالتراجع العلمي، فلم ينبغ شاعر يستحق الذكر. ومع ذلك فاللغة العربية هي لغة الدين في العالم الإسلامي. وأكثر ما كتب في هذا العصر كان من قبيل الشروح، والحواشي، وشروح الشروح، وغيرها. (حرب،١٤٠٩هـ، الشيخ ١٣٩٢هـ، الركابي ١٤٠٣هـ).

ثانيا: التعريف بالشهاب الخفاجي

هو أحمد بن محمد بن عمر بن شهاب الدين الخفاجي الحنفي المصري. نسب إلى قبلية خفاجة. ولد بمصر سنة ٩٧٧هـ–١٥٦٩م، ونشأ بها. ثم رحل إلى بلاد الروم، واتصل هناك بالسلطان مراد العثماني. فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء

مصر، ثم عُزل. وبعد عزله رحل إلى الشام وحلب. ثم عاد إلى بلاد الروم. فتم نفيه إلى مصر التي عاد إليها واستقر وولي قضاء يعيش منه إلى أن توفي في ١٢ رمضان ١٠٦٩هـ رحمه الله. وله عدة مؤلفات منها ما طُبع وظهر إلى النور، مثل: كتاب شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، وطراز المجالس، نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض. ومنها مازال مخطوطا، مثل: خبايا الزوايا في الرجال بما في الرجال من البقايا، وريحانة الندمان. وكان من أقرانه: نجم الدين الغزي (ت١٠٦١)، وهو صاحب كتاب "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة". وحاجي خليفة (ت١٠٦٨)، وهو صاحب كتاب "كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون". وكان منهم أيضا عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣) وهو صاحب كتاب "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". (البغدادي،١٩٥١- الزركلي، ١٩٩٨).

ثالثا: التعريف بكتاب عناية القاضي وكفاية الراضي

هذا الكتاب كما نص مؤلفه في مقدمته هو حاشية على تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" ونص أيضًا على تسميته بـ "عناية القاضي وكفاية الراضي"، وذكر فيه ترجمة موجزة للرمام البيضاوي. (الخفاجي، ١٤١٧هـ- الزركلي، ١٩٩٨م). وحاشية الشهاب كتاب يقع في تسعة أجزاء، والنسخة التي اعتمدتها عليها من منشورات دار الكتب العلمية في بيروت. وضبط وخرَّج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق المهدي. وسورة الملك محل الدراسة في الجزء التاسع.

أسلوب الشهاب في الحاشية:

أولا: مقدمة الحاشية

بدأ الشهاب مقدمة الكتاب على وصف طبيعة عصره. حيث ذكر أنه نظم من سلك التحرير عقودا، واجتهد في أن يقلد بها جيد العصر العاطل تقليدا حتى جاءت مواردها صافية من الكدر، ورياضها محروسة بعين القضاء والقدر. ثم ذكر ترجمة للبيضاوي، تحدث من خلالها عن اسمه ونشأته وأهم مؤلفاته كما نص

(ISSN: 2536 - 9555)

الخفاجي على أن هذه الحاشية شرح لتفسير البيضاوي. حيث قال: وأن أكتب عليه حواشي تكون سياجا لثماره، ومقدمات لنتائج أفكاره، التي تحير فيها البيان، ونادت الفضل المتقدم في كل زمان). (الخفاجي، ١٤١٧هـ)، كما بيّن الشهاب القيمة العلمية لتفسير البيضاوي.

ثانيا: المتن

قسّم الشهاب الصفحة إلى قسمين: قسم للمتن: وفيه ذكر جزءا من تفسير البيضاوي، وقسم للحاشية كان يذكر فيها النواحي النحوية، والصرفية، والبلاغية، والدلالية، والأحكام الفقهية، وأمورا متعلقة بالعقيدة، وكل ما يتعلق بشرحٍ لما أبهم من كلام البيضاوي. (الخفاجي، ١٤١٧هـ). وهذا النظام الذي شاع في عصره، حتى سُمي هذا العصر بعصر الشروح والحواشي.

المبحث الثاني

الاتجاه النحوي للشهاب الخفاجي في عناية القاضي وكفاية الراضي" في سورة الملك"

يُعد اتجاه الشهاب الخفاجي النحوي– في سورة الملك– قائم على الانتخاب. فقد وجدناه مرة يتجه اتجاها كوفيا، وآخر بصري، وقد نراه أحيانا يجيز الاتجاهين. الأمر الذي يظهر لنا ملامح المدرسة البغدادية. وتمشيا مع سياق الدراسة ومقامها؛ سنعرض فيما يلي بعض المواضع التي تنوعت بها اتجاهاته –**على سبيل المثال لا الحصر**–:

أولا: رأي الشهاب الخفاجي في تضمين بعض الأقوال معنى "عَلِم" تعمل عملها، مثل: لفظ "البلوى" في قوله تعالى (الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا وهو العزيز الغفور) (سورة الملك، ٢). حيث قال (المتضمن معنى العلم... إلخ) توصيف متضمن معنى التعليل، فإن فعل البلوى لا ينصب مفعولين بلا واسطة...). وباتجاه أندلسي يذهب الخفاجي إلى تضمين لفظ(ليبلوكم) معنى (العلم). موافقا كل من: الإمام الزمخشري، أبي حيان، والسمين الحلبي. فقد فسّر الزمخشري (١٤٢٤هـ) (ليبلوكم) بمعنى (ليعلمكم)حيث قال: "فإن قلت: من أين

تعلق قوله (أيكم أحسن عملا) بفعل البلوى؟ قلت: من حيث إنه تضمن معنى العلم. فكأنه قيل: ليعلمكم أيّكم أحسن عملا..." وقد خالف فريق آخر ممن ذهب إلى تقدير فعل محذوف مناسب لسياق الآية، ومنهم الفراء (١٤٠٣ هـ) الذي قال في تقدير الآية: (لم يوقع البلوى على (أي)؛ لأن بين (أي) وبين البلوى إضمار فعل، كما تقول بلوتكم لأنظر أيكم أطوع. فكذلك فاعمل فيما تراه قبل، أي: مما يحسن فيه إضمار النظر). وكان هذا اتجاه النحاس، وابن عطية، والزجاج. أما الرازي فقد وقف موقفا محايدا فذكر جواز الوجهين باعتبار التضمين وعدمه. وبذلك يضاف فعل "البلوى" إلى الأفعال التي تتضمن معنى "العلم" مثل: وجد، رأى- لا رؤية العين-، درى، ظن، خاف. وقد ذكرها سيبويه (ب ت) في كتابه. حين قال: لكنك إنما تريد بـ "وجدت" "علمت"، وبـ "رأيت" ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح؟ ويظهر من رأي الشهاب الخفاجي موافقته للزمخشري وغيره في تضمين (البلوى) معنى (العلم)؛ لاتساع السياق لهما.

ثانيا: رأي الشهاب الخفاجي (١٤١٧هـ) في مسألتين، أحدهما عامة والأخرى خاصة، وهما: تقارض حروف الجر، وإتيان حرف الباء لمعان أخرى غير الإلصاق. وقد سلك فيهما اتجاها واحدا مؤيدا به الكوفيين، حين قال: "والباء في قوله (بيده) ظرفية بمعنى (في)". وفيما يلي حديثا مفصلا عنهما.

* **تقارض حروف الجر**: إن لكل حرف من حروف المعاني معنى، أو عدة معان خاصة به. غير أنه في بعض الأحيان قد يفيد الحرف معنى من المعاني ليس أصلا في إفادته. وقد اتضح اتجاهه البغدادي بهذا الرأي- حيث أقرَّ بجواز إنابة حرف الجر مناب حرف آخر في المعنى؛ تأييدا لرأي عباس حسن (ب ت) الذي وصف المذهب البصري بأنه مذهب مقيس؛ لأنه عملي وبعيد عن اللجوء إلى التأويلات والمجازات. فلا غرابة أن يؤدي الحرف معاني متعددة وجميعها حقيقي. كما صرّح ابن جني (١٣٧١هـ) أن هناك الكثير من هذا الفن في اللغة، حتى لو أنه جُمع أكثره لجاء كتابا ضخما. ولكنه أجازها في مواضع مخصوصة حسب الأحوال الداعية لذلك، وليس في كل حال. فإبقاء الحرف على معناه أو

(ISSN: 2536 - 9555)

استخدامه بدل حرف آخر بحسب اقتضاء المقام، وذلك كما في قوله تعالى (الذين هم عن صلاتهم ساهون) (سورة الماعون، آية ٥). فإبقاء الحرف على معناه هنا أوفق في دلالته على معناه؛ لأن المقصود السهو عن وقت الصلاة. ولو استخدم "في" لكان في ذلك ثقلا على العباد؛ لأن المقصود بالسهو حينئذ الغلط في العدد؛ ولذلك قال ابن عباس: (الحمد لله الذي قال: "عن صلاتهم" ولم يقل: "في صلاتهم") (الزركشي، ب ت). فالتقارض بين حروف الجر وارد عند كثير من النحويين، حيث يحلّ بعضها مكان بعض. وقد ورد ذلك في مواضع في القرآن الكريم، والشعر العربي. (الهروي، ١٤١٣–ابن هشام، ١٤١٩)–. وقد وصف ابن هشام هذا الرأي بالأقل تعسفا من رأي البصريين.

الذين سلكوا اتجاها مخالفا. حيث منعوا استعمالها في ذلك قياسا؛ فلا ينوب بعضها عن بعض، كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها. **وما أُوهِم ذلك فهو إما:**

أ. مؤول بينما يقبله اللفظ، كما في قوله تعالى (ولأصلبنكم في جذوع النخل) (سورة طه أية ٧١) أن "في" ليست بمعنى "على"، ولكن شُبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.

ب. وإما على تضمين الفعل، معنى (فِعل) يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن "شربن" في قول أبي ذؤيب الهذلي:

شــربنْ بمــاءِ البحــر ثــمّ ترفَّعــت ... متــى لُجــجٍ خُضــر لهــنَّ نئــيج

معنى "روين".

ج. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. وقد ظهر من رأي الشهاب الخفاجي أن وافق البغداديين في جواز تقارض حروف الجر، ودخول بعضها في بعض.

*** هل تأتي الباء لمعنى غير الإلصاق؟**

جوّز فيه الشهاب الخفاجي (١٤١٧هـ) تعدد معاني الباء، فهي تأتي للتعدية والاستعانة، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والغاية الظرفية. وهذا خلاف ما أجمع عليه سيبويه وجمهور البصريين. الذين يرون أن الباء لا تأتي إلا لمعنى

الإلصاق أو الإلزاق. فلم يذكر لها سيبويه (ب ت) معنى غير الإلصاق، وجعله معنى أصليا لها، وسماه الإلزاق حيث قال: "وباء الجر إنما هي للإلزاق وللاختلاط وذلك قولك خرجتُ بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله". وعدَّها ابن جني (١٣٧١هـ) للإلصاق والاستعانة وحرف إضافة. ومثل بقولهم: مسكتُ بزيدٍ كمثال للإلصاق. وللاستعانة بقولهم: كتبت بالقلم. وللإضافة قولهم: مررت بزيد، حيث أضفت المرور إلى زيد بالباء. وذكر لها النحاة معنى الإلصاق كالزمخشري (١٩٩٣هـ)، وابن يعيش (ب ت)، وابن عصفور(١٩٩٦هـ)، والمالقي (١٣٩٥هـ)- الذي جعله لفظيا ومعنويا-. وعدَّ هذا المعنى كثيرا في كلام العرب. ولم يتفق مع مَنْ جعله أصلا للباء. وصحَّ عنده تنوع معانيها. وذكر الرضيّ (١٤٢١هـ) لها هذا المعنى. وأكدّه أبو حيان (١٤١٨). وجزم أنها لا تكون إلا بمعنى الإلزاق والاختلاط حقيقة ومجازا. وهو يتفق في ذلك مع ما ذكره المالقي. ولكنه يخالفه في تعدد معانيها؛ لأنه لم يصح عنده تعدد معانيها. وجعلها ابن هشام (١٤١٩) حقيقيا ومجازيا لها. ونُسب إلى الأخفش أن معنى (مررتُ بزيدٍ) هو (مررتُ على زيدٍ). بدليل قوله تعالى (وإنكم لتمرون عليهم مصبحين) (الصافات،١٣٧). وقد سبق ابن هشام المراديَّ (١٤١٣هـ) فيما ذهب إليه، لكنه نسب لابن مالك أنَّ "الباء" في قولهم (مررت بزيد) بمعنى "على". (ابن هشام، ١٤١٣). وخلاصة القول: إن سيبويه وجمهور البصريين يرون أن "الباء" لا تأتي إلا لمعنى الإلصاق أو الإلزاق- كما سماه سيبويه-. فإذا جاءت "الباء" لغير هذا المعنى هو من قبيل المجاز لا الحقيقة. أما الكوفيون فقد ذكروا أن الباء تأتي لمعان كثيرة، منها على سبيل المثال: التعدية، الاستعانة، المجاوزة، الاستعلاء، التبعيض، الغاية، القسم، التعجب...إلخ. وكلها معانٍ حقيقية، وقد جمعها ابن مالك (١٤١٩) في قوله:

بـا لبـا اسْـتَعِن، وعَدِّ، عَوّض، أَلصِـق ... وَمثـل" مـع" وَ"مِـنْ" وَ"عَـنْ" بهـا انطِـقِ

(ISSN: 2536 - 9555)

ويظهر من رأي الشهاب الخفاجي أنه جوّز تعدد معاني الباء حسب ما ذهب إليه الكوفيين.

رابعًا. اتجه الشهاب الخفاجي (١٤١٧هـ) اتجاه البصريين– الذين رأوا جواز نصب الفعل بعد حذف حرف الجر في قوله تعالى (وأسروا قولكم او اجهروا به أنه عليم بذات الصدور) (سورة الملك، ١٣)–. حيث رأى نصب قوله (سرا وجهرا)، وهو منصوب بنزع الخافض أو هو تمييز. وكون نسبة التعبير لا إيهام فيها مكابرة والتقدير سرا كان أو جهرا (الخفاجي، ١٤١٧هـ). وتزعّم هذا الاتجاه الخليل حيث ذهب إلى نصب الاسم بعد حذف حرف الجر. قال سيبويه (ب ت)" وسألت الخليل عن قوله جل ذكره (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) (المؤمنون، ٥٢) فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ويقابلها قوله تعالى (لإيلاف قريش) (قريش،١)؛ لأنه إنما هو لذلك (فليعبدوا)، فإن حذفت اللام من أَنْ فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام لإيلاف كان نصبا، هذا قول الخليل" ووافقه الفراء (١٤٠٨هـ) في قوله تعالى (فلا جناح عليهما أي تراجعا) (البقرة،٢٣٠) أراد فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، حيث (أن) في موضع النصب إذا نزعت الصفة. وقال في موضع آخر: وقوله (وقلوبهم وجلة أنهم) (المؤمنون، ٦٠) وفسّرها: (وجلة من أنهم) فإذا ألقيت (من) نصبت. ووافقه الأخفش، واستشهد بقوله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) (سورة الأعراف، ١٥٥) والشاهد هنا (قومه) حيث نصب المفعول لما حذف حرف الجر (من) فعمل الفعل، **وبقول الفرزدق:**

مِنـا الـذي اختيـر الرجـالَ سـماحةً ... وَجْـودا إذا هَـبَّ الرِيـاحُ والزَعَـازِعُ

(ديوانه، ٤١/٢). والشاهد هنا (الرجال) حيث نصب المفعول؛ لما حدث حذف الجر (من) فعامل الفعل.

وقول الزبيدي:

أَمرتُـكَ الخيـرَ افعـلْ مـا أُمـرتَ بـهِ ... فقـدْ تركتُـك كـذا مـالٍ وذا نَشَـبِ

والشاهد هنا (الخير) حيث نصب المفعول لما حذف حرف الجر "الباء" فعمل الفعل. وذهب المبرد (ب ت) إلى النصب أيضًا. حيث قال: فإن تم حذف حرف من حروف الجر وصل الفعل فعمل. ووافقه كل من ابن السراج (١٤٢٠هـ) والنحاس (١٤٠٩هـ). قال مكي بن أبي طالب (١٤٢٤هـ) "واختار موسى قومه سبعين رجلا) (قومه وسبعين) مفعولان لـ (اختار) و(قومه). فقد نُصب بتقدير حذف الجر منه وتقديره (من قومه)". ووافقه في هذا التقدير كل من الزمخشري (١٩٩٣هـ)، والعكبري (١٤٠٧هـ)، وابن يعيش (ب ت). وأجاز أبو العباس ثعلب (١٤٠٠هـ) النصب مع الواو فقط، ومنعه مع غيرها. فرأى أنه في حال المجيء بالمقسم به بعده واو القسم يخفض. فنقول" واللهِ". وإذا أُسقطَت الواو نُصبَ الاسم المقسم به على نزع الخافض... أما في غيرها فيمتنع النصب. كما أجازه ابن الحاجب (١٩٧٦م) مع (أنَّ وأنْ). حيث رأى وجوب النصب عند حذف حرف الجر؛ لأنه مفعول ولا وجه إلا النصب. والقياسي حذف حرف الجر مع (أن وأن) باختلاف ألفاظها. ووافقه ابن عصفور (١٤١٩هـ) في هذا الشرط. واعتبر ما عداه من السماع. حيث ذهب إلى أنه إذا كان أحد هذه الأفعال متعديا بحرف الجر، لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع (أنَّ وأنْ).، ومثَّل بقولهم: عجبتُ أنك قائم، وعجبتُ أن قائم زيد. كما حصر بعض الأفعال المسموعة التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي: اختاره، استغفر، سمّى، كنّى، وأمر. فتقول أمرتك الخير، تريد بالخير. وأضاف أبو حيان (١٤٢٣هـ) والسمين (١٤٠٧هـ) أفعالا أخرى هي دعا، زوَّج، صدَّق. وذلك على خلاف ما ذهب إليه الكسائي (١٤٠٨هـ)- الذي رأى جرّ الاسم بعد حذف حرف الجر، حيث كان يقول دائما: وموضعه خفض-. كما استشهد على ذلك السيرافي بقول العرب: رأيت التميمي، من تيم عدي، وتيم قريش. حيث قال: الخفض على إضمار(من) بتقدير: من تايم عدي، ودل على (من) معنى النسب؛ لأن قولهم: زيد تميمي كقولك: من تميم. وذهب ابن هشام (١٤٢٠هـ) إلى الخفض أيضا، وجعل منه السماعي القياسي. حيث قال: إنه قد نحذف غير (رُبَّ) ويبقى عمله **وهو نوعان:**

(ISSN: 2536 - 9555)

١. **سماعي:** كقول رُؤْبة: (خير والحمد لله) جوابا لمن سأله: كيف أصبحت؟
٢. **قياسي:** كقولهم: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ أي: بكم من درهم؟

ووافقه الأزهري (ب ت) والسيوطي (١٤٢١هـ)، اللذان جعلا عمل حرف الجر لا يكون إلا مع (كم أو ربَّ) بعد (الفاء والواو العاطفة وبل). واعتبروا ما جاء لغير ذلك، إما لضرورة شعرية وإما نادر لا يقاس عليه. وقد نسب إلى الخليل رأي يجيز فيه الخفض، ولعله كان من قبيل الخطأ. فقد قال الزجاج (١٩٧٦م) في قوله عز وجل (فإن طلقها فلا جناح عليهما ان تراجع) "ويجيز الخليل أن يكون موضع "أن" خفضا على إسقاط "من" ومعنى إرادتها في الكلام. وقال ابن الحجاج: وقد زعم الخليل أنها في موضع خفض. وهذا دليل على تقديرها مضمرة مثل قولهم الله لأفعلنَّ بالخفض)". ولعل ما ذكره الإمام الزجاج وابن الحاجب ونسباه الى الخليل من قبيل السهو والخطأ. وقد أشار إلى ذلك أيضا أبو حيان (١٤٢٣هـ)، فإن ما نقله ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل– بأنه جرٌّ وعن سيبويه أنه نصب– فهو من قبيل الوهم. لأن المذكور في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب، وأما سيبويه فلم يصرح به. وأجاز سيبويه (ب ت) الوجهين حيث قال مجيزا للنصب: وإنما فصل هذا عنها أفعال توصل بحروف الإضافة. فتقول اخترت فلانا من الرجال وسميته بفلان.، كما تقول... واستغفر الله من ذلك. فلما حُذف حرف الجر عمل الفعل. وقال في موضع آخر ومن ذلك... اخترت الرجال عبد الله، ومثله (واختار موسى قومه أرض سبعين رجلا). كما أجاز الخفض في موضع آخر في قول العرب: من يقول الله لا فعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، فجاز حيث ورد في كلامهم بكثرة، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه). وقال في موضع آخر "كما حذفوا اللامين من قولهم: لاهِ أبوك، حيث حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ للتخفيف على اللسان". ويظهر من كلام الشهاب الخفاجي أنه يوافق بعض البصريين الذين رأوا جواز نصب الفعل بعد حذف حرف الجر.

خامسًا. اتجه الشهاب الخفاجي (١٤١٧هـ) وجهة بصرية، بجواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه– إذا دلّ عليه دليل في قوله تعالى (ءأمنتم

من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور) (سورة الملك، ١٦)-. وصف المراد منه بأن يكون مضافا مقدرا والأصل (في السماء) فلما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ارتفع واستتر.. وقد تبع الخفاجي سيبويه (ب ت). الذي قدّر الحذف على اتساع الكلام والاختصار، في قوله تعالى (وسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) (يوسف،٨٢). بأن المراد (أهل القرية) فاختصر، وعمل الفعل في (القرية) كما كان عاملا في (الأهل) لو كان ها هنا. والتقدير نفسه في قولهم: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، بنصب (شحمة) و(بيضاء) في موضع جر. والتقدير ولا كل بيضاء. فيظهر لنا مما سبق ذهاب سيبويه إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيعمل فيه الفعل المتقدم. أو على تقدير مضاف محذوف تم ذكره. ووافقه ابن هشام (١٤٢٠هـ) في الحالتين. كما وافقهما أبو العباس ثعلب (١٤٠٠هـ) في الثاني-. وهو أن يتقدم ذكر المضاف-. كما يقال (الفقه أبو حنيفة)، و(النحو الكسائي)؛ يريد: الفقه فقه أبي حنيفة، والنحو نحو الكسائي. وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب (١٤٠٥هـ) في قوله: فلما تقدم ما يدل عليه اغتُفِر أمر الحدث، مع بقاء أثره على ما كان عليه. وتبعه في ذلك المرادي (١٤٢٢هـ).

وذهب الزمخشري (١٩٩٣م) إلى جواز حذفه- عند أمن اللبس-. وعلّل الحذف في (واسأل القرية)؛ لأنه لا يُلبس أنَّ المسؤول أهلها لا هي. فلم يُذكر: رأيتُ هندًا، وهم يعنون: رأيت غلامُ هندا. ووافقه ابن مالك (١٤١٠هـ)، والرضي (١٤٢١هـ)، والسيوطي (١٤٢١هـ). واشترط أبو حيان (١٤٢٣هـ) لحدث المضاف أن يكون مشعرا به، ويفهم من سياق الكلام وإن لم يكن مشعرا به لم يجز حذفه. ومن جهة أخرى انفرد الأخفش (١٤٠٨هـ) برأيه حين قصر حذف المضاف على السماع، ولم يرَ القياس عليه. حيث قدَّر المضاف المحذوف في الآية الكريمة (ولكن البر من التقى) أي: بر من التقى. وقوله تعالى (واسأل القرية) بتقديره: يريد أهل القرية. وفي مذهبٍ ثالث ذهب ابن جني (١٣٧٢هـ) إلى حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه على الإطلاق دون شرط أو قيد. وقد قدَّر الآية (ولكن البر

(ISSN: 2536 - 9555)

من اتقى) أي: بر من اتقى. وقال وإن شئت كان التقدير، ولكن ذا البر من اتقى. ولكنه رأى أن الأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ. لأن التصرف بالعجز أولى منه بالصدر. وكذلك قوله عزَّ اسمه (واسأل القرية) أي: أهلها. وأجازه السيوطي (١٤٢١هـ) مطلقا قياسا، إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم. أي: لم يصلح أن يكون المضاف إليه منسوبا إلى العامل كما كان المضاف منسوبا إليه قبل حذفه. فقدَّر في قوله تعالى (وأشربوا في قلوبهم العجل)، أي: حبَّه. فإن جاز استبداده به اقتصر على السماع. ولم يقس– خلافا لابن جني– في قوله بالقياس مطلقا، فأجاز (جلست زيدا) على تقدير: جلوس زيد. فقوله (جلست زيدا) وهو يريد جلست جلوس زيد. كان هذا مما يحدث اللبس في الكلام؛ لأنه ليس بالكلام ما يدل على الجلوس المقدَّر. ويظهر من كلام الشهاب الخفاجي أنه يوافق بعض البصريين في جواز حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه إذا دلَّ عليه دليل.

سادسا: تبع الشهاب الخفاجي المدرسة البغدادية التي أجازت عطف الفعل على الاسم وعكسه. في قوله تعالى (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن إنه بكل شيء بصير) (سورة الملك، ١٩). بشرط تأويلهما باسمين أو فعلين. حيث وصف الشهاب(الصافات) بأنها حال من الطير، أو من فوقهم. فإذا كان حالا فهي متداخلة، أو أنها ظرف لـ(صفات) أو لـ(يروا). ووصف (ويقبضن) بأنه من عطف الفعل على الاسم؛ لأنه بمعنى يصففن أو قابضات فأتى على معناه. وقد تبع بذلك النحاس (١٤٠٩هـ)، والعكبري (١٤٠٧هـ) ووافقهما ابن مالك (١٤١٠هـ) الذي أجاز عطف الفعل عن الاسم وعطف الاسم عن الفعل، بشرط تأويلهما بفعلين أو اسمين. حيث قال: "ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين. فمن عطف الفعل قوله تعالى (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن). وقوله تعالى (فالمغيرات صبحا* فأثر نابه نقعا) (سورة العاديات،٣: ٤). ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من

الحي) (سورة الأنعام،٩٥) وحسن ذلك سهولة تأول المخالف بموافق. لتأول (يقبض) بقابضات، و(أثرن) بالمثيرات، و(مخرج) بيخرج. ووافقه السليسلي (١٤٠٦هـ)، والأشموني (ب ت).

قال الرضي (١٤٢١هـ) :(أنه يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل). ووافقه أبو حيان (١٤٢٣هـ)، والسمين الحلبي (١٤٠٧هـ)، والأزهري (ب ت)، واشترط أبو علي الفارسي (١٤١٩هـ) هذا العطف بالواو فقط دون غيرها. والسهيلي (١٤١٢هـ) يجيز عطف الفعل على الاسم، ويمنع عكسه؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل. ومتضمن لمعناه. فأجاز عطف الفعل عليه. وبرّر لذلك بأنك إذا عطفت الاسم المشتق على الفعل، كأنك قد رددت الأصل فرعا. وجعلت الفعل في معنى الاسم. فلا يجوز عطف الاسم عليه؛ لأن في ذلك إشراك الاسم مع الفعل في عامل واحد. وعطف الفعل على الاسم في قوله تعالى (صافات ويقبضن ما يمسكهن)؛ لأن الاسم اعتمد على ما قبله. وقبّح المجيء بعكس المسألة بـ (مررت برجل يقوم وقاعد) أو (يصففن قابضات)؛ لأن ما بعد الواو اسم محض، وليس بمعتمد فيجري مجرى الفعل.

بينما ذهب سيبويه (ب ت) إلى منع عطف الفعل على الاسم. وأضمر قبل الفعل المعطوف (أَنْ)؛ لأن (أَنْ) وما بعدها اسم، فيكون بذلك عطف الاسم على الاسم. وقد أشار سيبويه إلى ذلك عند استشهاده بقول ميسون بنت بحدل:

لَلُبْسِ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قائلا: (لما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لُبس) وهو اسم، لما ضممته إلى الاسم. وجعلت أحب لهما ولم ترد قطعه. لم يكن بد من إضمار (أَنْ) ووافقه المازني (١٤٢١هـ) والمبرد (ب ت). وقد أشار ابن السراج (١٤٢٠هـ) ذلك في كتابه في قولهم: ظننت وعبد الله يقوم وقاعدا، وظننت عبد الله قاعدا ويقوم. على أن يكون أحدهما نسق على الآخر بإعراب مختلف. وقد قبّحه ابن السراج بعطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم. معللا بذلك بأن العطف أخو

(ISSN: 2536 - 9555)

التثنية. فكما لا يجوز أن ينضم فعل الى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف. وعلّل ابن يعيش هذا المنع بأن المراد من العطف هو الاشتراك في تأثير العامل. وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء؛ بل ربما كان الفعل مبنيا بكونه إما ماضيا وإما أمرا. فلا يكون له عامل لذلك قُبِّح. ويظهر من كلام الخفاجي أنه اتجه وجهة بغدادية ترمي إلى جواز العطف بشرط تأويلهما باسمين أو فعلين، ووافق بهما أبا حيان والسمين، اللذين جعلا ذلك من العطف الفصيح. يقول أبو حيان (١٤٢٣هـ): (ومثل هذا العطف فصيح وعكسه أيضا جائز).

الخاتمة

تمَّ بفضل من الله– عز وجل– إتمام هذا البحث الذي توصل إلى النتائج الآتية:– وهي نتائج خاصة بصورة الملك–.

١. أن علماء التفسير من كبار النحويين. فقد وظَّفوا علم النحو والصرف لخدمة هذا القرآن العظيم في تفسير آياته وشرح مفرداته.
٢. أن الشهاب الخفاجي كان من أئمة علماء عصره وأساتذة زمانه على الرغم من تقهقر الحياة العلمية في ذلك العصر.
٣. أن الفعل (ليبلوكم) متضمن لمعنى (العلم). وهو (قول الشهادة). وكان في ذلك تابعا للإمام الزمخشري وغيره من المفسرين. وبذلك تصبح الأفعال المتضمنة معنى العلم هي (وجد، رأى، درى، ظنَّ، خاف، بلا).
٤. اتجه الشهاب الخفاجي اتجاها كوفيا رأى به جواز إنابة حرف الجر مناب حرف آخر في المعنى.
٥. الشهاب الخفاجي كان له اتجاه كوفي في جواز تعدد معاني حرف الباء. فهي تأتي للتعدية والاستعانة، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والغاية الظرفية. وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين– الذين يرون أن الباء لا تأتي إلا لمعنى الإلصاق، أو الإلزاق– كما أشار إلى ذلك سيبويه.

٦. اتجه الشهاب الخفاجي اتجاها بصريا، يرى به نصب الاسم بعد حذف حرف الجر. وهو في ذلك مخالف للإمام الكسائي ومن وافقه من النحويين، الذين اتجهوا إلى وجوب جر الاسم بعد حذف حرف الجر.

٧. اتجه الشهاب الخفاجي اتجاها بصريا، يرى به جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، إذا دل عليه دليل. وبه خالف مذهب أبي الحسن الأخفش الذي قصر حذف المضاف على السماع. ولابن جني الذي يذهب إلى حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه على الإطلاق دون شرط أو قيد.

٨. اتجه الشهاب الخفاجي اتجاه الرأي البغدادي بجواز عطف الفعل على الاسم وعكسه. بشرط تأويلهما باسمين أو فعلين، وهو في ذلك موافق لرأي أبي جعفر النحاس، والعكبري، وابن مالك. خلافا لمذهب سيبويه الذي ذهب إلى منع عطف الفعل على الاسم وعكسه.

وخلاصة القول: فقد اتضح من نتائج هذه الدراسة أن مذهب الشهاب الخفاجي النحوي في سورة الملك قائم على الانتخاب. فقد وجدناه مرَّة يوافق الكوفيين، وأخرى يوافق جمهور النحويين (البصريين) وهذا مما يتناسب مع المدرسة البغدادية والله أعلم.

وأخيرا أسأل الله عز وجل أن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(ISSN: 2536 - 9555)

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (١٤٢٤هـ). **معاني القرآن**، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ب ت). **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك** لأبي محمد بن هشام الأنصاري، دار الفكر.
- الاستراباذي، الرضي (ب ت). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الاستراباذي، الرضي (ب ت). **شرح كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الأنباري (النحوي) كمال الدين أبي البركات (١٤٠٧هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- الأنباري (النحوي) كمال الدين أبي البركات (١٤١٥هـ). **أسرار العربية**، تحقيق د. فخر الدين صالح قداره، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الأندلسي، أثير الدين (١٤٢٨هـ). **ارتشاف الضرب من اللسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الأنصاري، محمد عبد الله– ابن هشام– (١٤٢٠هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- البغدادي، أسماعيل باشا (١٩٥١م). **هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين**، مكتبة المثنى، بغداد.
- ابن جني، عثمان (١٣٧١هـ). **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.

- ابن جني، عثمان(١٤٠٥هـ). **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر(١٤٠٥هـ) **الأمالي النحوية**. تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ابن دريد، محمد بن الحسن (ب ت). **الاشتقاق**، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة.
- ابن السراج، محمد بن السري(١٤٢٠هـ). **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة.
- السيوطي، جلال الدين (١٤٢١هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتاب.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٨٦م). **المقرَّب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٩٦م). **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب (١٤٢٢هـ). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (١٤١٠هـ). **شرح التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (١٤١٩). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، الطبعة الأولى.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ب ت). **شرح المفصل**، عالم الكتاب، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (١٤٢٣هـ). **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

(ISSN: 2536 - 9555)

- البيضاوي، عبد الله بن عمر (١٤٠٨هـ) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- ثعلب؛ أحمد بن يحيى (١٤٠٠هـ). **مجالس ثعلب**، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الرازي، محمد بن عمر (١٤٢٢هـ). **التفسير الكبير**، طبعة جديدة ومنقحة، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (١٤٠٧هـ). **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (١٤٠٨هـ). **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى.
- الزركشي، بدر الدين محمد (ب ت). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الزركلي، خير الدين (١٩٩٨م). **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة عشر.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود (١٤٢٤هـ). **تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود (١٩٩٣م). **المفصل في صنعة الإعراب**، قدَّم له وبوَّبه د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
- السليسلي، محمد بن عيسى (١٤٠٦هـ). **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (١٤٠٧هـ). **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (١٤١٢هـ). **نتائج الفكر في النحو**، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ب ت). **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.
- السيوطي، جلال الدين (١٤١٤هـ). **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبد الرؤوف، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (١٣٩٩هـ). **إملاء مع منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (١٤٠٧هـ). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.
- الفراء، يحيى بن زياد (١٤٠٣هـ). **معاني القرآن**، عالم الكتاب، بيروت، الطبعة الثالثة.
- القيسي، مكي بن طالب(١٤٢٤هـ). **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق د. حاتم صالح الظاهر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (١٣٩٥هـ). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق الدكتور أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق.
- المبرد، محمد بن يزيد (ب ت). **المقتضب**، تحقيق د. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتاب، بيروت.
- المرادي، بدر الدين حسن (١٤٢٢هـ). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، الشرح والتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

(ISSN: 2536 - 9555)

- النحاس، أحمد بن محمد (١٤٠٣هـ). **إعراب القرآن**، تحقيق دكتور زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- النحوي، الحسن بن أحمد (١٤١٦هـ). **الأيْضَاح**، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتاب، بيروت، الطبعة الثانية.
- الهروي، علي محمد (١٤١٣هـ). **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.